

أوراق العالم العربي في حالة انتقالية

ARAB WORLD IN TRANSITION PAPERS

اللجان الشعبية بمصر: تقييم ورؤية مستقبلية

أمال دياب

مسؤولة برنامج بالمؤسسة العربية للديمقراطية، قطر

هانء دانيال

صحفي مصري

الباحث

يونيو 2013



FONDATION CORDOUE DE GENÈVE
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - مؤسسة قرطبة بجنيف

تنسيق وإعداد: محمد الجغلالي

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس و شارلين شامبرون.

فريق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية": فلورانس لوفر و محمد الجغلالي

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: هذه الأوراق هي عمل تشاركي بين كتاب الأوراق و"منتدى قرطبة الآن". يتكون هذا المنتدى من خبراء من أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويهتم بقضايا تحويل الخلافات بالمجتمعات العربية كما يشتغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-النزاع" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون-نيكولا بيتر وكورينا مجاهد بيرغر.

© Cordoba Foundation of Geneva, 2013

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2013

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19
Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34
Email: info@cordoue.ch
Website: www.cordoue.ch

الآراء الواردة في أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة. أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

مؤسسة قرطبة بجنيف

انطلقت مؤسسة قرطبة بجنيف منذ تأسيسها سنة 2002 من معاينتها للنقص الكبير في العالم العربي والإسلامي للوسائل البشرية والآليات والمؤسسات الكفيلة بتحويل الخلافات بطرق لاعنفية، بهدف سدّ جزء من هذا الفراغ.

كما تهدف مؤسسة قرطبة إلى ترقية التبادل بين الثقافات والحوار بين الحضارات، والمساهمة في البحث والنقاش حول سُبل تحقيق السلام في العالم وذلك من خلال إشراك نسيج متنوع من الشخصيات العربية والغربية ومن ذوي السمعة الدولية في أنشطتها ومبادراتها لإيمانها بحتمية التعايش السلمي بين أبناء الأسرة البشرية الواحدة.

وقد جرى الاتفاق على تسميتها مؤسسة قرطبة بجنيف إشارة إلى إمكانية جعل من جنيف المدينة الدولية "قرطبة القرن الواحد والعشرين" وترقية روح التعايش والتسامح الذي عرفته قرطبة في عصرها الذهبي ونشره على الصعيد العالمي.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل (نواة-NAWAT)¹

هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات² عملية لتحويل الخلاف³. انطلق برنامج "نواة - NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

يأتي برنامج نواة في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضاً فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

¹ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "منتدى قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

² آلية تحويل الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

³ تحويل الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنوية لجوانب الخلاف.

مشروع «العالم العربي في حالة انتقالية»

تقديم

يعتبر مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" (Arab World in Transition - AWT) جزءاً من برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" (NAWAT)⁴ الذي ترعاه مؤسسة قرطبة بجنيف و بدعم من قسم "الدين-السياسة-النزاع" بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية. يتفاعل هذا المشروع في تنفيذه مع استشارات وتعاون باحثين وفاعلين وممارسين من أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، مجتمعين في إطار "منتدى قرطبة الآن" (أنظر أسفله).

⁴ كان اسم البرنامج في السابق "قرطبة الآن"، وتم إعادة تسميته برنامج "شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول" في عام 2011، لتفادي الخلط بين البرنامج وبين "شبكة قرطبة الآن" وبين مؤسسة قرطبة.

الأهداف العامة

يهدف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" إلى دعم التغيير الديمقراطي السلمي في العالم العربي وتعزيز القيم الخمسة التي تفاعل معها الحراك السياسي الأخير الذي تشهده المنطقة العربية وهي: الحرية والكرامة والمساواة والعدالة والمواطنة. لتحقيق ذلك يسعى هذا المشروع إلى المساهمة في تطوير تحليل الحركات السياسية والدينية والاجتماعية بالمنطقة العربية من خلال البحث (والنقاش المصاحب له) وتشجيع فهم مشترك للخلافات القائمة أو المحتملة في حوار مع الجهات المعنية. بالإضافة إلى التحليل والفهم، فإن أوراق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ترمي إلى تحديد الفرص والإمكانات المتوفرة للمبادرات العملية والميدانية لخفض التوتر المتولد عن إرث الفترات السابقة والإكراهات الجديدة للتحولات السياسية، وذلك عبر إشراك الجهات المعنية في المداولات حول أوراق بحث/عمل باعتبارها فرصة وفضاء للتواصل والتعاون.

مقاربة مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"

أوراق بحث/عمل مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" ليست الوحيدة التي تحاول فهم التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية؛ لكنها تتميز بسلوكها طريقاً وسطاً ومن خلال نسجها لطابعها الخاص:

→ فهي ليست مجرد نصوص أكاديمية أنجزها باحثون للمتخصصين والجامعيين فقط، بل تهدف الوصول لجمهور عريض وإلى مقروئية كبيرة (من خلال النشر الإلكتروني المفتوح)، من خلال أسلوب واضح وخال ما أمكن من المفاهيم المركبة.

→ في مقابل الخبرة التي تنتجها مجموعات التفكير، والتي تركز على علاقات النخب، فإن أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" تركز أكثر على الحركات الاجتماعية بدلا من أدوار النخبة.

→ في توجيهها الإجمالي، فهي لا تناقش النظريات، بل تصف الأوضاع كما هي بحيادية ودون تحيز.

→ تبحث هذه الأوراق عن فرص لتفادي الخلافات أو تحويلها دون إدخال بعدم التحيز الواجب والسعي إلى قبول الفاعلين بخلاصاتها.

حاول الباحثون وكتاب أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" الالتزام بالمبادئ التوجيهية التالية في أبحاثهم:

→ الانطلاق من التجربة الميدانية للحركات الاجتماعية والبحث استناداً على الملاحظة "من الأسفل"، والتركيز على المستوى المحلي، بدون إهمال الامتداد الإقليمي في بعض الأحيان، وإعطاء مساحة واسعة للمقابلات المباشرة في البحث، وتبسيط الضوء على المعنى الذي تعطيه الأطراف الفاعلة لسلوكها ومواقفها.

الطابع التشاركي للبحث: حيث تتحول الأطراف السياسية والدينية الفاعلة¹ من مواضيع للدراسة إلى جهات فاعلة في إنتاج المعرفة. وكذلك كونها شريكة محتملة في المستقبل بخصوص مبادرات تحويل الخلافات.

عرض الوقائع بطريقة يمكن للجميع قبولها. مقبولة الأبحاث مرتبطة بالاقتناع المتبادل بأنه لا يمكن تحقيق تعاون من دون تشخيص مشترك لحالة الخلاف.

عدم التحيز: البحث لا تقوده الرغبة في إثبات نظرية واحدة أو مسبقة. لا تسعى الأوراق البحثية للترويج لفكرة معينة دينية أو حزبية.

لقد تمّ إيلاء اهتمام خاص للغة الكتابة، لتفادي العبارات ذات الحمولة الأيديولوجية أو المفاهيم المعيارية التي تحكم على الواقع بدلا من وصفه.

السعي لتحقيق أهداف "العالم العربي في حالة انتقالية" المذكور أعلاه.

الخلافات التي تتميز بتفاعل عوامل دينية وسياسية.

أشخاص ميدانيين لديهم إمكانية الوصول إلى الجهات الفاعلة والدوائر التي لها القدرة على التخفيف من حدة الخلافات العنيفة المحتملة ذات البعد الديني.

أشخاص لهم روابط وتواصل مع الشخصيات والقيادات الأهلية أو التي تشكل حلقة وسيطة بين أصحاب القرار السياسي والمجتمع المدني

يشكل المنتدى قيمة مضافة حقيقية لمشروع أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" نظراً للمقاربة القائمة على العمل البحثي التشاركي واعتماده على المعارف المحلية. لقد شارك عدد من أعضاء المنتدى في إعداد الأوراق بصفتهم باحثين أو مراجع للباحثين أو ميسرين خلال البحث الميداني بفضل شبكة علاقاتهم أو قربهم من الموضوع أو كونهم معنيين به مباشرة وأخيرا من خلال نقاشات ومداولات الخلاصات الأولى والنهائية لهذه الأوراق.

المخرجات

انطلق مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" صيف سنة 2011 وتم لحد الآن انجاز ثمانية أوراق عمل/ بحثية سنقوم هنا بنشر خلاصات تركييبية لها باللغة العربية والانكليزية (سيتم نشر بعض النصوص الكاملة على موقع مؤسسة قرطبة على الانترنت). ساهمت الأوراق المنجزة في خلق تفكير جماعي وتكوين معرفة مشتركة بين الفاعلين والمُعنيين وشكلت أرضية لإطلاق مبادرات ميدانية للحوار والوساطة وتحويل الخلافات تمت ترجمتها في مشاريع بشراكة محلية (أنظر زاوية NAWAT على موقع مؤسسة قرطبة).

من خلال نشر هذه الأوراق على أوسع نطاق وتعميم نتائجها، لاسيما في الدوائر السياسية القيادية والرسمية منها أو المدنية تسعى مؤسسة قرطبة إلى أن تطرح قراءة مشتركة وتبين أن بدلا آخر ممكن لحالة التوتر والاستقطاب التي تعرفها مجتمعات المنطقة العربية.

تحمل أوراق "العالم العربي في حالة انتقالية" في طياتها من خلال طابعها التفاعلي توثيقا للحظة السياسية في المنطقة. فسح المجال للفاعلين المحليين لاختيار المواضيع وتضمين النقاشات المختلفة في هذه الأوراق يجعل منها مرآة تؤرخ لرهانات وقضايا الأشهر الأولى لما يسمى "الربيع العربي". ربما تشفع هذه القيمة التاريخية للمرونة التي قد يراها البعض

من أجل تكوين معرفة جماعية مشتركة

تكرار العملية الائتلافية في مراحل البحث المختلفة مكن من خلق مساحات التواصل وتبادل المعلومات، وجعلها أداة لاستكشاف مبادرات حقيقية لتحويل الخلافات. لهذا عرف مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية" تفاعلا مستمرا مع "منتدى قرطبة الآن" الذي يعمل كمجموعة باحثين ونشطاء وممارسين ذات خبرة محدّدة في الخلافات ذات البعد الديني وفي علاقة مع الأطراف المعنية بالخلافات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتألف "منتدى قرطبة الآن" من:

خبراء من الشرق الأوسط ومن أوروبا (تعددية في التمثيلة الجغرافية والنظرة إلى العالم).

باحثين، نشطاء و/أو ممارسين لهم خبرة في الخلافات ذات البعد الديني في المنطقة أي

¹ أي الفاعلون السياسيون والاجتماعيون الذين يستلهمون برنامجهم من نظرة دينية بما في ذلك علاقاتهم مع غيرهم من الفاعلين، إضافة إلى طريقة تعاملهم مع الدولة.

في تعامل هذه الأوراق مع قواعد البحث والكتابة الأكاديميين.

مشاركاً. بالإضافة إلى الباحثين والمشرفين على البحوث وأعضاء "منتدى قرطبة الآن"، تمت دعوة فاعلين معينين بالأوراق التي تمت مناقشتها (تمت دعوتهم بناء على توصية من الباحثين).

قام الباحثون وكتاب الأوراق بعدها بإدخال التعديلات المطلوبة والملاحظات المعبر عنها في اللقاءات اللاحقة للمنتدى (مونتر/سويسرا في سبتمبر 2012 وتونس في ديسمبر 2012) في مضمون وشكل الأوراق البحثية.

مرفقة بكل ورقة ملحق تعقيبي للنقاشات والملاحظات التي أنجزها أعضاء منتدى قرطبة الآن حولها. هذه الملاحق تعبر على التعدد الغني في الرؤى التي لا يجب أن يحجبها السعي إلى الوصول إلى فهم مشترك.

الإعداد التشاركي لأوراق "العالم العربي في حالة انتقالية"

تم استطلاع المواضيع والإشكاليات الملحة التي تمتازها المنطقة العربية من طرف أعضاء "منتدى قرطبة الآن" خلال الدورة التدريبية التي نظمت لفائدة منتدى قرطبة الآن في شهر يونيو 2011 بـ"أوبرهوفن" بسويسرا. عقد لقاء ثان لمنتدى قرطبة الآن في أكتوبر 2011 بالقاهرة تم خلاله انتقاء مواضيع جديدة.

تم عقد ملتقى دراسي يومي 1 و2 مايو 2012 بالدار البيضاء حيث تم التداول بشكل تفصيلي بشأن أولى المسودات أو الخلاصات الأولية للأوراق. حضر أشغال هذا الملتقى 32



أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

اللجان الشعبية بمصر: تقييم ورؤية مستقبلية

الورقة التكميلية السابعة، يونيو 2013

الباحث: أمال دياب (مسؤولة برنامج بالمؤسسة العربية للديمقراطية، قطر) و هاني دانيال (صحفي مصري)

الفصائيات من غياب للأمن حافظا لحركة عفوية تمثلت في نزول الرجال من منازلهم ومحاولتهم تأمينها وحماية الأحياء عن طريق نقاط مراقبة والتحقق من هوية المارين خاصة ليلا في ساعات حظر التجوال. بدأت هذه اللجان بسيطة في تشكيلها وتوزيع مهامها وأدوارها، وكانت الأدوات المستعملة من طرف أعضاء اللجان بدائية عموما كالعصي والهاوايات ولتسهيل التواصل تم استعمال كلمات مرور وشارات مميزة على الأذرع.

تعاضد دور اللجان الشعبية واكتسبت شرعيتها من خلال النداء الذي أطلقته القوات المسلحة يوم 30 يناير عبر الرسائل القصيرة تحث المواطنين على الدفاع عن عائلاتهم ومناطقهم¹.

لعب تفرغ بعض الفئات دورا في مد اللجان الشعبية بالرجال والشباب خاصة مع انقطاع الكثير عن أعمالهم ومشغلهم نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بعد انهيار الأمن الداخلي حتى تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك في 11 فبراير 2011.

خلق الطابع العفوي والمناطقى للجان الشعبية هوية جديدة استطاعت أن تقوي العلاقات بين أبناء المنطقة الواحدة. على العموم، حيث لم يكن للجان الشعبية موقف سياسي من الثورة. الشباب الثوري والأكثر نشاطا كان يتوجه لميدان التحرير كما لم تعلن اللجان الشعبية عن مساندتها وموالاتها النظام خلال الأيام التي سبقت تنحي مبارك.

الطابع المحاييد والمحلي للجان الشعبية جعلها تحظى بإشادة وترحيب من الجميع. ونظر إليها كتحرك مدني مستقل عن

ظهرت اللجان الشعبية في بداية الثورة المصرية، وتحديدًا خلال الأزمة الأمنية التي بدأت مع يوم "جمعة الغضب" في 28 يناير، كرد فعل على انعدام الأمن وتهديدات البلطجية. نقدم هنا وصفا عاما لظروف ظهور اللجان الشعبية والتحويلات التي عرفت بعد الثورة. اعتمدت هذه الورقة على استقصاء ميداني للجان الشعبية بالإسكندرية وفي أمبابة بمحافظة الجيزة. تم اختيار المنطقتين لأنهما شهدتا حادثين طائفيين قبل وعقب الثورة مباشرة.

النشأة والمهام

تفجرت ثورة 25 يناير 2011 بصورة مفاجئة فاقت توقعات الأجهزة الأمنية من حيث الأعداد الضخمة التي خرجت للتظاهر مطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. أدى فشل وزارة الداخلية في التعامل مع هذه الأعداد الكبيرة وخاصة يوم 28 يناير 2011 فيما عرف بـ "جمعة الغضب" إلى انسحاب قوات الأمن من غالبية الأماكن الحيوية بالبلاد بعد اقتحام المتظاهرين عددا من أقسام الشرطة ومقار الاحتجاز. كما شهدت السجون هجومات هرب على إثرها آلاف السجناء ومنهم عدد كبير من الخطرين على الأمن العام في البلاد، مما ترتب عليه فوضى عارمة في مختلف المحافظات وخاصة القاهرة والإسكندرية.

ترتب على انهيار الأمن؛ تزايد أعداد الجرائم وسرقة المحال التجارية والبنوك وماكينات الصرف الآلي بالشوارع، وكذلك سرقة السيارات وشيوع السرقة بالإكراه في الشوارع وقيام البلطجية ومعتادي الإجرام بتنظيم أنفسهم في بعض المجموعات للهجوم على المنازل لسرقتها. أدى هذا الأمر إلى بدء انتشار قوات الجيش لحماية المؤسسات الحيوية وإعلان حظر التجوال في محاولة للسيطرة على الموقف.

في هذه الظروف بحث المواطنون عن وسيلة تحمي حياتهم وممتلكاتهم الخاصة، وتم التفكير في مبادرات ذاتية عرفت باسم "اللجان الشعبية". لا يمكن لحي أو منطقة الادعاء أنها كانت سبقة لتأسيس تجربة اللجان الشعبية. كانت حالة القلق الشديد نتيجة انسحاب قوات الشرطة وما تداولته

¹ Perrine Lachenal, «Le Caire, 2011. Plongée ethnographique au coeur des Ijân sha'abeya (comités populaires)», L'Année du Maghreb [En ligne], VIII | 2012, mis en ligne le 01 janvier 2013, consulté le 11 juillet 2013.

URL: <http://anneemaghreb.revues.org/1462>;

DOI: 10.4000/anneemaghreb.1462

التوترات التي طبعت العلاقات بين الفرقاء السياسيين خلال وبعد الثورة. انتقلت الفكرة بسرعة إلى العديد من المناطق لاسيما في المحافظات التي شهدت حوادث عنف وسرقة مثل محافظات القاهرة، الجيزة، القليوبية، الإسكندرية، السويس. كما أظهرت اللجان الشعبية العلاقات الطيبة بين المسلمين والأقباط وبين الرجال والنساء، حيث تكاملت الأدوار وحاولت كل فئة في تقديم يد العون للآخرى وتنظيم الوقت والجهد مساهمة منها في دعم التجربة وتعزيز فرص نجاحها.

اللجان الشعبية بعد الثورة

هذه الثقة المكتسبة جعلت مهام بعض اللجان الشعبية تتوسع من حراسة الشوارع وحماية الممتلكات الخاصة والسيارات من السرقة إلى مهام جديدة. أسهمت في تعارف المواطنين ببعضهم البعض وتوطيد العلاقات بين سكان الأحياء من خلال تحول بعضها إلى منتديات للحديث عن المشكلات السياسية في البلاد والتثقيف السياسي.

بعد رحيل الرئيس مبارك، بدأت الحياة تعود إلى طبيعتها جزئيا. في الثالث من مارس 2011 استقال الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء اختاره مبارك تحت ضغوط شعبية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم بإدارة شئون البلاد عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة. أعطى هذا الأخير وعودا باحترام أهداف الثورة كما اختار وزيرا جديدا للداخلية لإعادة هيكليتها واستعادة الثقة برجال الشرطة ونزولهم إلى الشوارع لأداء مهامهم بعيدا عن المعاملة السيئة للمواطنين. من هذا التاريخ انخفض عدد اللجان الشعبية أو توقف نشاطها (وعاد أعضاؤها إلى أعمالهم ومشاكلهم) بعد عودة قوات الأمن التي بدأت تستعيد بالتدريج وجودها في الميادين. بينما واصلت لجان شعبية أخرى عملها من خلال تأمين الأحياء والمباني الخاصة والعامة مثل أماكن العبادة والمستشفيات، الخ ... في بعض الأحيان تطورت اللجان الشعبية وتنوعت مهامها ومجالات تدخلها لتشمل تنظيم الأسواق الشعبية ولجان النظافة ومبادرات تعليمية.

طورت بعض اللجان الشعبية في الجيزة وخاصة في إمبابة عدة أشكال للتعاون فيما بينها ومع السلطات. لقد أصبح لبعضها مقرات داخل مقر محافظة الجيزة واجتماعات مع محافظ الجيزة الذي طلب منها التدخل لحل العديد من المشكلات بين الأهالي والمحافظة مما جعل منها وسيطا معترفا به لدى الساكنة والسلطات.

بالرغم من سماح محافظ الجيزة لعدد من اللجان الشعبية بالتواجد في مكتب خصص لها في ديوان عام المحافظة والاستعانة بها في حل مشكلات المواطنين والتوسط بين الأهالي والمحافظة، إلا أنه تم رفض طلب اللجان بمنحهم

تصريحا رسميا للعمل تحت مظلة المحافظة، مؤكدا لهم إمكانية تأسيس جمعيات أهلية تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي، بينما المحافظة غير مسئولة عن ذلك.

نجح عدد قليل من اللجان الشعبية في تنظيم نفسه في شكل مؤسسات وجمعيات أهلية وحصلت على موافقات رسمية تعطي لها شرعية الوجود والاشتغال. كما قامت بعض اللجان الشعبية عبر جمعية أهلية بإصدار بطائق لأعضائها (نتوفر على نسخ منها) وتعاونت مع دوريات القوات المسلحة.

اللجان الشعبية والعلاقة بين المسلمين والأقباط

لقد اندلعت ثورة 25 يناير وسط احتقان طائفي كبير على أثر حادث تفجير كنيسة القديسين الذي وقع صبيحة أول يوم من سنة 2011 بالإسكندرية وأدى إلى مصرع 22 شخصا وإصابة العشرات، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية في الوصول إلى الجناة. لعبت اللجان الشعبية منذ اندلاع الثورة وحتى تنحي الرئيس، دورا في منع حدوث بعض المشكلات والأزمات وتوطيد العلاقة بين أبناء الوطن الواحد من المسلمين والمسيحيين وتفادي حدوث مشكلات طائفية.

في الإسكندرية، كان هناك نوعان من اللجان الشعبية؛ الأول لجان شعبية مكونة من الدعوة السلفية باعتبار أن لهم مساجد وجمعيات أهلية دينية يجتمعون بها وهناك نوع من التواصل بينهم ويسهل جمعهم ولم يشارك بها أقباط. وقد حمت هذه اللجان عددا من المنشآت الحيوية والمواقع الحكومية. والنوع الثاني يتمثل في اللجان الشعبية التي شكلها مواطنون وشارك فيها أقباط كلا حسب أماكن تواجدهم الجغرافي.

في بداية شهر مارس بعد ثورة 25 يناير وقعت حوادث عنف أخذت طابعا طائفيا تمثل في قيام بعض أهالي قرية أطفح إحدى قرى مركز العياط التابع لمحافظة الجيزة بهدم كنيسة بعد انتشار شائعات بالقرية عن علاقة بين شاب مسيحي وفتاة مسلمة. ترتب عن الحادث عنف وسرقة لمنازل ومتاجر الأقباط بالقرية وكاد الأمر يتطور إلى كارثة بعد أن صمم أهالي القرية على طرد المسيحيين ورفضهم إعادة بناء الكنيسة. لكن بعد جهود عديدة من مؤسسة الأزهر الشريف والقوات المسلحة التي استعانت بمشايخ الدعوة السلفية لإقناع الأهالي بأن هدم الكنائس ليس من الإسلام، كما قدمت أجهزة الدولة والحكم المحلي بعض الخدمات والمزايا لأهالي القرية من خلال بناء مجمع خدمات صحية ومخبر ونادي اجتماعي لخدمة القرية في محاولة لاسترضاء الأهالي وإقناعهم بأن تقوم القوات المسلحة ببناء الكنيسة على نفقتها، وتم انجاز إعادة بناء الكنيسة وأقيمت فيها الصلوات بعد عدة أسابيع من هدمها.

كما شهدت امبابة أحد أحياء محافظة الجيزة أحداث عنف طائفي في شهر مايو من سنة 2011 حيث قام خلالها عدد من المتشددين باقتحام كنيسة العذراء وحرقها على خلفية شائعات اختباء مسيحية تحولت إلى الإسلام وتزوجت بشخص آخر ومزاعم البعض بإخفاء الكنيسة لهذه السيدة.

أثارت هذه الحوادث الطائفية التساؤل عن تقييم هذه اللجان وامتلأها مقومات الاستمرار أم أنها نتيجة لحدث ظرفي، وانتقل الحديث من الاحتفاء بدور اللجان في حماية الكنائس والمساجد من الاعتداءات في فترة الثورة إلى غيابها عن التواجد ومنع تفاقم المشكلات فيما بعد، خاصة وأن من شارك في الاعتداءات مواطنون عاديون سبق أن تجمعوا مع بعضهم البعض في حماية المنازل والمتاجر سابقا.

إذا كانت اللجان الشعبية قد أثبتت فعاليتها عندما يتعلق الأمر باعتداء أو تهديد إجرامي خارجي (بلطجية، لصوص، الخ) فإن نجاحها يظل محدودا عندما يتعلق الأمر بتوتر داخل الأحياء أو المناطق نفسها. رغم أن البعض، في حالة امبابة مثلا، ينكر أن يكون أهالي المنطقة من المسلمين هم من أشعل الفتنة وأن الأمر قام به غرباء.

تقييم التجربة ورؤية مستقبلية

تعتبر اللجان الشعبية كيانات جديدة، تتميز بالبساطة والعفوية في التنظيم. وإن كانت فترة حضورها القوي قصيرة زمنيا فإنها أثرت في الثقافة السياسية والروابط الاجتماعية بين المصريين، من خلال:

➤ التقريب بين الطوائف المختلفة، على سبيل المثال في مدينة الإسكندرية قامت اللجان الشعبية في هذه المدينة المكونة أساسا من عناصر ينتمون إلى السلفية، بحماية الممتلكات العامة والخاصة دون أي تمييز بين المسلمين والمسيحيين.

➤ تعزيز العلاقات الاجتماعية من خلال التضامن المتبادل والحضور اليومي في الشارع للقيام بدوريات مراقبة.

➤ تحولها لمنبر للنقاش والتثقيف والتنشئة السياسيين.

نظرا لنشأة اللجان الشعبية في ظروف استثنائية وبقائها بسيطة في بنيتها فأنها لم تتوفر على مقومات الاستمرار والتنظيم خاصة مع استعادة الشرطة لدورها تدريجيا، وعودة الحياة إلى طبيعتها، وانشغال البلاد بأحداث كبرى أخرى مثل الانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية وتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، حيث بدا الأمر وكأنه لم تعد هناك حاجة لها.

إذا كانت لتجربة اللجان الشعبية مميزات فقد كانت عليها بعض الملاحظات. صاحب تطوع الكثير من الأفراد من تلقاء أنفسهم أو عبر مجموعة من الأصدقاء أو الجيران في اللجان الشعبية غياب تدريب خاص بهم أو في طرق التعامل مع المواقف المختلفة مثل كيفية طلب إبراز الأوراق الثبوتية. كما لم يكن أعضاء اللجان معتادين على حمل السلاح، وبالتالي شاب تعاملهم أحيانا بعض الأخطاء. لهذا الأسباب فقد صدرت مباشرة بعد تنحي مبارك دعوات من السكان للإسراع بعودة قوى الشرطة حتى لا يقع المواطنون في تعسفات عدد من أعضاء اللجان الشعبية الذين خرجوا عن الإطار الأول لمهامهم، وكاد الأمر أن تتهم بعض اللجان بممارسة البلطجة والتعدي على حرمان المواطنين.

في بعض المناطق، اتهمت اللجان الشعبية أو عناصر منها بالانحراف نحو شكل من أشكال الميليشيات أو "شرطة أخلاق"، وفرض رؤى خاصة لمفهوم النظام العام. لكن هذا الأمر بقي على نطاق محدود وإن تعرض لتضخيم إعلامي كبير.

يعود اختفاء وانكفاء دور اللجان الشعبية شهورا بعد الثورة إلى قيامها على أساس تطوعي أهلي (غير إيديولوجي) وإلى غياب ثقافة العمل الجماعي وعدم وجود جهات راعية تمدها بالمهارات والخبرات. كما تواجه العديد من اللجان الشعبية التي استمرت في الاشتغال تحدي إعادة تشكيلها وفق أدوار جديدة توافقية ووفق آليات واضحة للعمل أي تحولها إلى منتديات سياسية مصغرة لخدمة المناطق والأحياء. يبدو إلى حد الآن أن البيروقراطية الشديدة المعروفة لدى أجهزة الدولة تحول دون إيجاد تعاون ملموس بين هذه اللجان ومؤسسات الدولة مما يضع مجهودا كبيرا يمكن أن يترجم إلى تأسيس كيانات بسيطة لخدمة المجتمع.

يعتبر الكثير من الملاحظين أن اللجان الشعبية قد تكون نواة لتدريب القيادات الشابة وتكوين شرائح جديدة لديها الوعي الكافي والقاعدة الاجتماعية التي تؤهلها للترشح في المجالس المنتخبة. هذه الثقة شكلت إغراء لبعض اللجان التي بدأت تطالب بالحلول محل المجالس المحلية واختار بعضها الترشيح في الانتخابات البرلمانية (خريف 2011)، أو الدعم العلني لمرشحين معينين. إذا كان هذا التطور محدودا لدى البعض فإن البعض الآخر قد يراه تخليا من اللجان الشعبية عن طابعها المدني ودخولها حلبة المنافسة مع الأحزاب والهيئات السياسية.

أوراق «العالم العربي في حالة انتقالية»

اللجان الشعبية بمصر: تقييم ورؤية مستقبلية

تعقيب ومناقشات "منتدى قرطبة الآن" على الورقة التركيبية السابعة

يسجل أعضاء المنتدى بأن اللجان الشعبية أسست لهويات مناطقية تتسع لشرائح اجتماعية مختلفة من نفس الحي أو المنطقة (بالأخص بين المسلمين والمسيحيين). لكن نبه البعض أن هذا الأمر يخفي إقصاء مستترا للآخر غير المنتمي للمنطقة وتحول عضوية اللجان لنوع من البيروقراطية والوجاهة غير المستحقة خاصة بعد تنحي مبارك. كما أن الوظيفة الأمنية للجان الشعبية جعلتها تتحول لفضاء رجالي يقصي مشاركة النساء في أعمالها واتخاذ القرارات فيها.

3. كانت للجان الشعبية حياة قصيرة وقد حققت دورها، ألا يجب الآن التركيز على إعادة بناء دور الدولة؟

هناك قلق من انتشار ظاهرة اللجان الشعبية وتطورها وخاصة في بعدها الأمني. هذا يعني ضعف الدولة في تحقيق الأمن وشلل في وظيفتها الأساسية. إن بحث مكونات اجتماعية أو تيارات سياسية عن ملء الفراغ الأمني قد يؤدي إلى تشطي المجتمع وفقدان هيبة الدولة ودورها كمؤسسة حيادية وفوق الجميع.

يعتبر البعض أن هذا التوجس من اللجان الشعبية يعبر عنه بعض المنتمين للمنظمات السياسية الكبيرة التقليدية التي تتحكم الآن في المسار الانتقالي بعد الثورة. هناك تخوف من تطور استقلالي للجان الشعبية ككيانات سياسية يمكن استغلالها في عرقلة "الإصلاح السياسي" أو "فرملة هيمنتها على مفاصل المجتمع".

4. يرى البعض أن دخول اللجان الشعبية (أو بعض أعضائها) إلى السباق الانتخابي أو الاستقطاب السياسي أفقدها طابعها المدني المستقل والمحاديث؟

لقد أدى التوظيف السياسي عمليا وإعلاميا للجان الشعبية ولمسمياتها إلى فقدانها زخمها التعبوي الاجتماعي، وتحولها من أداة لمنع العنف والإجرام إلى مدخل للتنافس بين

نوه أعضاء "منتدى قرطبة الآن" باختيار موضوع اللجان الشعبية لأنها ظاهرة مميزة في مرحلة الثورة وأداة لفهم الثقافة السياسية الجديدة التي واكبتها حيث أعطت نموذجا متميزا للانخراط في العمل الجماعي الأهلي. في المقابل لاحظ أعضاء المنتدى غلبة الطابع الوصفي العام على الورقة دون التطرق للخصائص السوسيولوجية للجان الشعبية حسب المناطق والوظائف (اللجان الشعبية الخاصة بالأحياء، اللجان الشعبية لحماية دور العبادة، اللجان الشعبية لحماية أهداف الثورة، اللجان الشعبية التي تتبع قوى سياسية). تمنى أعضاء المنتدى بالمناسبة على مؤسسة قرطبة وغيرها من المهتمين بالموضوع أن الأجدى بحكم التنوع الجغرافي والبنوي للجان الشعبية اقتصار البحوث مستقبلا في الموضوع على توثيق تجربة صنف واحد منها وبالأخص ما يتعلق باللجان الشعبية في الأحياء المختلطة طائفيا.

نبه بعض أعضاء المنتدى إلى أن إغراء اللجان الشعبية كتجربة مجتمع مدني جديد يجب أن لا يمنع من القيام بتشريح التجربة بشكل نقدي. هناك أربعة عناصر عامة تثير شكوك أو قلق بعض أعضاء المنتدى في تجربة اللجان الشعبية، نلخصها في خلال الأسئلة التالية:

1. ما هو الدور الحقيقي الذي أدته اللجان الشعبية خلال الثورة؟

يعتبر بعض أعضاء المنتدى أن اللجان الشعبية لم تكن بالضرورة تلك الهيئات الحامية للثورة. اتخاذها لموقف الحياد وعدم التحاق أعضائها بساحات التظاهر قد يعتبر خذلانا في بعض الأحيان أو تمظهرها لما يسميه المصريون لحزب الكنبه أي الأغلبية الصامتة سياسيا والمنغلقة على مصالحها الخاصة.

2. هل يجب اعتبار جميع أشكال التنظيم المدني القاعدي أمرا جيدا؟ هل اللجان الشعبية ديمقراطية ومفتوحة للجميع؟

التنظيمات السياسية وموضوعا للنزاع بدل تهدئتها. كان تبني وخلق لجان شعبية للدفاع عن أهداف الثورة من طرف تيارات سياسية يسارية أو من طرف أعيان محليين مباشرة بعد تنحي مبارك عاملا في اكتسابها طابعا سياسيا أو إيديولوجيا. حاولت التوجهات اليسارية أن تجعل من اللجان الشعبية مشروعها لبناء شبكات قاعدية في المجتمع لكن منحها أهداف ومطالب سياسية أكبر من دورها مثل إلغاء الدستور ورفع مستوى الأجور ومحاكمة رموز النظام السابق. في المقابل حاول بعض الأعيان المحليين الذي تعاملوا سابقا مع الحزب الوطني الديمقراطي¹ استثمار اللجان الشعبية لاكتساب شرعية جديدة.

لم يقاوم الإسلاميون أيضا إغراء اللجان الشعبية خاصة مع تكرر واتساع إضرابات ضباط وأمناء الشرطة في الأشهر الأولى من سنة 2013 احتجاجا على وزير الداخلية وطلبا لتحسين ظروف اشتغالهم. اعتبر بعض الإسلاميين هذا الأمر بأنه هناك تخطيطا لإفشال تجربتهم في الحكم لهذا خرجت تصريحات تشجع على إحداث لجان شعبية لحفظ الأمن من المحسوبين على الإسلاميين.

اتهم معارضو الإخوان المسلمين الرئيس مرسي بأنه يدعم مليشيات موازية. خاصة بعد قرار النائب العام في 10 مارس 2013 بـ"منح الضبطية القضائية للأفراد" كما يراها المعارضون أو حسب ما يراه الموالون للرئيس "إعلام المواطنين بحقوقهم القانوني، في حال رؤيتهم لأي متهم متلبساً بارتكاب جريمة، أن يقوموا بتسليمه إلى مأموري الضبط القضائي، تطبيقاً لما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية". اعتبر البعض التشجيع الرسمي للمواطنين على المشاركة في ضبط "مثيري الشغب" أو "المتلبسين" بارتكاب جريمة، بداية لتشكيل ما وصف بـ"مليشيات إسلامية" في مصر، تقوم بعمل الأجهزة الأمنية وتتصدى للمتظاهرين المعارضين للرئيس. أعلن في نفس الاتجاه حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية في مصر، أنه سيقدم مشروع قانون لمجلس الشورى، يقنن أوضاع اللجان الشعبية كجهاز معاون للشرطة ويتبع مؤسسة الرئاسة².

في شهر يونيو 2013، قامت قوى سياسية بإحياء كيانات تحت مسميات "اللجان الشعبية" أو "اللجان الشبابية الشعبية" بهدف "حماية المتظاهرين" المعارضين للرئيس مرسي والإخوان المسلمين وتأمين مظاهرات حركة تمرد يوم 30 يونيو 2013 في ميدان التحرير. في المقابل قامت "لجان شعبية" أخرى بتأمين أماكن اعتصام الإخوان المسلمين ومؤيديهم برابطة العدوية.

أدى هذا التوظيف الحزبي الانتقائي والمتكرر لمسمى "اللجان الشعبية" من طرف جميع الفصائل لإفقادها رصيدها الحيادي والمشارك. لكن هذا التوظيف ينبأ أيضا عن الحاجة إلى أطر اجتماعية وسيطة تسعى للربط أو الفصل عند اللزوم بين الفرقاء السياسيين وخاصة في الشارع والساحات العامة.

في الختام، تأرجحت تقييمات أعضاء منتدى قرطبة الآن بين اعتبار اللجان الشعبية فرصة لتطوير المشهد السياسي وبين من يعتبرها خطرا. لكن تم التأكيد على الحاجة لفهمها أكثر وفي هذا الإطار جاءت التوصيات على الشكل التالي:

← تنظيم دورة خاصة لمنتدى الثقافات السياسية الجديدة في موضوع اللجان الشعبية لتعزيز المبادرات والخبرات المحلية وتحليل سبل التصدي للمخاطر.

← تنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على اللجان الشعبية بالتعاون مع البلديات والمحليات (الطابع المؤسسي لا يعني بالضرورة وجود إطار قانوني) وفقا للنماذج الديمقراطية القائمة على المشاركة المحلية في عدد من مدن أمريكا اللاتينية.

← التركيز على اللجان الشعبية لحماية دور العبادة التي لا يتوقف دورها على ما هو أممي فقط، بل يمكن أن تشارك في الصلح والإنذار المبكر والتفاعل السريع مع حوادث العنف الطائفي.

← النظر إلى اللجان الشعبية بأنها تجربة مواطنة تستحق الدعم من خلال دورات تدريبية في بناء القدرات لتكون مرتبطة مع غيرها من المبادرات الموجودة بالفعل في هذا الاتجاه.

¹ كان الحزب الوطني الديمقراطي يسعى لاستيعاب جميع الأعيان و القيادات المحلية بحكم دوره المهيمن على السياسة المصرية و بحكم أنه كان ينظر إليه كأحد القنوات للوصول للموارد العمومية.

² "الجماعة الإسلامية تتبنى مشروع قانون لتقنين أوضاع اللجان الشعبية غير المسلحة"، جريدة الشرق الأوسط، عدد 15 مارس 2013.